



الجمعية البحرينية للشفافية

Bahrain Transparency Society

بيان بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية ١٥ سبتمبر

أعلنت الأمم المتحدة ١٥ سبتمبر من كل عام يوماً للديمقراطية في العالم، وتهدف الأمم المتحدة من هذا الإعلان إلى تعزيز قيم الديمقراطية وممارسات الدول في هذا المجال وتذكير الحكومات بمسئولياتها تجاه شعوبها في تعزيز الممارسات الديمقراطية.

وفي المفهوم العالمي للديمقراطية هي منح المزيد من حرية الرأي والتعبير ونشر ثقافة المسائلة والنزاهة ومزيد من حرية العمل للهيئات التي ينتخبها الشعب في مجال التشريع والمراقبة ولتكون ممثلاً ومعبراً عن تطلعاته في الحرية والتنمية المستدامة وبما يتوافق وما يرد في الدساتير في الدول الديمقراطية ومنها دستور مملكة البحرين، الذي ينص في مادته الأولى على "د - نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

هـ - للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون."

ويؤكد الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته لهذا العام ٢٠٢٠ أهمية احترام وحماية حرية التعبير والصحافة وحرية المعلومات وحرية تكوين الجمعيات والتجمع وغيرها من الحقوق الأخرى. وتشمل المخاوف في عديد من البلدان في سياق كوفيد - ١٩ ما يلي :

- تدابير للسيطرة على تدفق المعلومات وقمع حرية التعبير وحرية الصحافة في إطار تقلص الفضاء المدني.
- اعتقال واحتجاز ومقاضاة أو اضطهاد المعارضين السياسيين والصحفيين والأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية والنشطاء وغيرهم بزعم نشر "أخبار كاذبة".
- عدوانية الشرطة الإلكترونية وزيادة المراقبة على الإنترنت.
- يثير تأجيل الانتخابات قضايا دستورية خطيرة في بعض الحالات وربما يؤدي ذلك إلى تصاعد التوترات.
- المساعدة في تسليط الضوء على تحديات غياب المساواة وضعف تقديم الخدمات التي تفاقمت بسبب الأزمة، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات وحقوق النساء والشباب والأقليات والفئات السكانية المهمشة الأخرى، بما يساعد في مساءلة الحكومات.



الجمعية البحرينية للشفافية

Bahrain Transparency Society

أن التطورات التي حدثت في العام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا قد انعكست سلبا على الحريات العامة في جميع الدول تقريبا، وهذا يتنافى والقيم الديمقراطية التي تؤكد عليها الأمم المتحدة. ويأتي انتشار المبادئ الشعبوية في بعض الدول لتزيد من الضغوط على حرية الرأي والتعبير والحد من الدور الرقابي للمؤسسات الديمقراطية.

وفي هذا الصدد تدعو الجمعية البحرينية للشفافية لتعزيز القيم الديمقراطية في البحرين من خلال منح المزيد من الحريات العامة وحرية الصحافة والتعبير و دعم صلاحيات المجلس النيابي في تقييم أداء الحكومة، و إجراء التعديلات على المواد التي أدت إلى حرمان بعض المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية فيما يتعلق بالترشح للبرلمان ومجالس إدارات مؤسسات المجتمع المدني والحد من خطاب الكراهية الذي بدأ يتعمق في بيئتنا المحلية، مما يحد من ايجابيات المبادئ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير. كما تدعو الجمعية للإلتزام ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى الأخص ما يعني منها بهذه المناسبة وهو إقرار قانون حق الوصول للمعلومات مما ينعكس ايجابيا على الممارسات الديمقراطية والمسائلة. والذي ورد في الاتفاقية الأممية في المادة ١٠/أ والتي تنص على "اعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول، عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهمة عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية"، ولا بد من الإشارة الى التعديلات الاخيرة على قانون الخدمة المدنية لموظفي الحكومة التي تحد من توجيه النقد لأداء بعض الجهات الحكومية حيث أنها تتناقض وروح الديمقراطية التي تدعو لها المفاهيم العالمية.

الجمعية البحرينية للشفافية

١٥ سبتمبر ٢٠٢٠